العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

جونسون يتأهب لخوض معركة جديدة بعد إرجاء بريكست

مصادقة البرلمان على اتفاق بريكست أول خطوة نحو خروج منظم للمملكة

أرغمت مطالبة البرلمان البريطاني بمزيد من الوقت للمصادقة على الجدول الزمني لاتفاق بريكست الذي توصلت إليه لندن وبروكسل، رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون على طلب إرجاء بريكست، وهو ما يجعله يستعد لخوض معركة جديدة من أجل ضمان موافقة مجلس العموم البريطاني على خطته خلال المهلة الأوروبية القادمة.

بروكسل – نجح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الثلاثاء في تخطي العقبة الأولى من العقبات التي تحول دون خروج المملكة من التكتل الأوروبي، بعد مصادقة مجلس العموم البريطاني على الاتفاق الذي توصلت إليه لندن وبروكسل الخميس الماضي.

ووافق مجلس العموم البريطاني في تصويت الثلاثاء من حيث المبدأ بـ329 صوتا مقابل 299، على اتفاق الانفصال الجديد.

ولكن اعتراض نواب البرلمان على المصادقة على الجدول الزمني الضيق المحدد في ثلاثة أيام والذي سيتم اتباعه في عملية مغادرة المملكة للاتحاد، يحتم على الاتحاد الأوروبي الذهاب نحو إرجاء بريكست إلى يناير من العام المقبل.

ومن المتوقع أن يناقش سفراء دول الاتحاد الأوروبي تمديد الموعد النهائي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد أن جمد جونسون عملية التصديق على اتفاقية الانسحاب.

شتيفن زايبرت

إجراءات التشاور تجري وألمانيا لن تُفشل إرجاء محتملا

وينتظر رئيس الوزراء البريطاني أن يلقى طلبه موافقة جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والبالغ عددها 27 لكي يتمكن من انتزاع إرجاء جديد وثالث لبريكست.

وقرر جونسون، الذي تعهد بأن بريطانيا ستخرج من الاتحاد بحلول 31 أكتوبر، وقف تصويت آخر حول مشروع القرار، لكنه تمسك بالخروج بحلول نهاية الشهر. وتثير خطة جونسون الذي تشبث لوقت طويل خلال الفترة الأخيرة بموقفه الرافض لإرجاء بريكست مخاوف الأوروبيين من ضبابية المشهد، حيث لا يستبعد أن يطالب بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في بريطانيا لكي تصبح للمحافظين الذين بعثرت الانقسامات داخل حزبهم أوراق رئيس الوزراء، الأغلبية لتمرير اتفاقه مع بروكسل.

وقال مصدر في رئاسة الوزراء البريطانية قبل عملية المصادقة على اتفاق بريكست "إذا صوت البرلمان مرة أخرى لصالح التأجيل برفض البرنامج وعرض الاتحاد الأوروبي التأجيل إلى 31 يناير، فإننا سنسحب مشروع القانون وسننتقل إلى انتخابات قبل عيد الميلاد".

وبالرغم من الخطوات المتخذة من أجل حسم أمر خروج المملكة من التكتل الأوروبي، إلا أن حظوظ معارضي بريكست واتفاقه لا تزال وافرة حيث ارتأت أوساط سياسية إلى تنامي فرص إجراء استفتاء ثان بخصوص خروج المملكة من الاتحاد.

وأوضح جونسون "سنوقف هذا التشريع إلى أن يتوصلوا إلى قرار".

وقال إن سياسة حكومته "لا تزال تؤيد عدم الإرجاء، وترى أنه يجب الخروج من الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر الجاري".

وأوضح "وهذا ما سأقوله للاتحاد الأوروبي وسأبلغ بعد ذلك مجلس العموم". وأضاف جونسون "سنخرج من الاتحاد الأوروبي بطريقة أو بأخرى، وفقا لهذا الاتفاق الذي وافق عليه المجلس".

وكان قد تم إجبار جونسون بشكل قانوني لإرسال طلب تمديد حتى 31 يناير لبروكسل في مطلع الأسبوع، لكن رافق ذلك بخطاب يقول إنه لا يريد تأجيلا.

وذكر دبلوماسي بالاتحاد الأوروبي أن قرارا بشأن التمديد المحتمل لإرجاء الموعد النهائي أمر مستبعد، لكنه وارد.

ورغم أن المملكة وضعت القادة الأوروبيين في حرج شديد لاسيما أن طلب إرجاء بريكست يعد هذه المرة الثالث، إلا أنه يلاقي تأييدا من عدد كبير من الدول الأعضاء بالاتحاد.

وكان رئيس المجلس الأوروبي المنتهية ولايته دونالد توسك، قد أوصى النواب بتلبية طلب المملكة إرجاء بريكست إلى وقت لاحق. وذكر رئيس وزراء أيرلندا ليو فارادكار أنه يؤيد دعوة رئيس المجلس الأوروبي للموافقة على تأجيل الموعد النهائي لخروج بريطانيا من التكتل وهو نهاية الشهر الجاري.

وأضاف فارادكار، الذي يعتبر خياره بشأن بريكست مؤثرا نظرا لأن بلاده هي الدولة الوحيدة بالاتحاد الأوروبي التي تشترك بحدود برية مع بريطانيا، حيث تتاخم أيرلندا الشمالية، أن ما يُسمى بـ"تمديد مرن" مطروح على الطاولة.

وحسب بيان من مكتب رئيس وزراء أيرلندا، أشار رئيس الوزراء الأيرلندي وتوسك في مكالمة هاتفية الأربعاء إلى أن ذلك سيجعل من الممكن لبريطانيا المغادرة قبل 31 يناير 2020، إذا تمت المصادقة على اتفاق الانسحاب من قبل جميع الأطراف الضرورية.

ويحظى طلب المملكة كذلك بدعم ألماني إذ قال المتحدث باسم الحكومة، شتيفن زايبرت، الأربعاء، إن ألمانيا لن تُفشل إرجاء محتملا، مضيفا أن "إجراءات التشاور تسير حاليا على قدم وساق، ولا يمكنني هنا استباق نتائجها".

وقال ماس "عندما يدور الأمر حول إرجاء البريكست مجددا حتى نهاية يناير من العام المقبل، فيتعين أن نعلم: ما سبب الإرجاء؟ ماذا سيحدث خلال هذه الفترة؟ هل ستكون هناك انتخابات في بريطانيا؟"، مضيفا أن هذا الأمر يتعين مناقشته داخل الاتحاد الأوروبي، حيث لا يزال غير مؤهل لاتخاذ قرار بشأنه، وقال "قبل أي شيء يتعين علينا أن نعلم ما ينوي البريطانيون فعله وما يعتزمه جونسون، هذا أمر لا يزال غير واضح للغاية حتى اليوم".

معركة جديدة في الانتظار

بكين تنضم لجهود واشنطن لإحياء محادثات السلام الأفغانية

كابول – يشكل دخول الصين على خط المحادثات بين أطراف النزاع الأفغاني الدائر لسنوات بين حركة طالبان المتطرفة والسلطات الشرعية هناك تحولا مهما في هذه المباحثات، لاسيما لدعم المفاوضات بين واشنطن والحركة المتطرفة التي تم تعليقها الشهر الماضي.

وقال مسؤولون أفغان الأربعاء إن الصين تنظم محادثات بين الفصائل الأفغانية في إطار جهود إنهاء الحرب المستمرة منذ سنوات بعد فشل مفاوضات بين طالبان والولايات المتحدة بشأن انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان.

وتحاول الصين، التي تشترك في حدود قصيرة مع أفغانستان، تشجيع جهود السلام، وزار وفد من طالبان بكين الشهر الماضي لإجراء محادثات مع مسؤولين حكوميين.

وكتب سهيل شاهين المتحدث باسم طالبان على تويتر، في وقت متأخر الثلاثاء، "دعت الصين وفدا للمشاركة في الحوار الأفغاني-الأفغاني".

ويهدف هذا الحوار إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف المتناحرة في أفغانستان ويجرى على نحو متواز مع المحادثات بين طالبان والولايات المتحدة. وتستهدف هذه المفاوضات إبرام اتفاق تنسحب بمقتضاه القوات الأميركية والقوات الأجنبية الأخرى مقابل ضمانات أمنية من طالبان.

وأدى انهيار المفاوضات بين واشنطن وطالبان قبل شهر من الآن إلى دخول أكثر من طرف فاعل دوليا على خط الأزمة الأفغانية، حيث حاولت موسكو في سبتمبر أن تدفع نحو حلحلة الأوضاع في كابول لكن دون جدوى.

وقال آنذاك متحدث باسم وزارة الخارجية الروسية إن "ممثل الرئيس الروسي الخاص لأفغانستان زمير كابولوف استضاف وفدا من طالبان في موسكو"، دون الكشف عن التاريخ الذي تمت فيه المحادثات.

وقال المتحدث إن "الجانب الروسي شدد على ضرورة إعادة إطلاق المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان".

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن الشهر الماضي تعليق المحادثات بعدما نفذ المتشددون هجوما بقنبلة في كابول أسفر عن مقتل 12 شخصا بينهم جندي أميركي.

وكانت الولايات المتحدة تأمل أن يمهد هذا الاتفاق لفتح الطريق أمام وقف إطلاق النار ومحادثات تقاسم السلطة بين الحكومة الأفغانية والمتشددين. وترفض طالبان إجراء محادثات مع الحكومة، لكن مسؤولين حكوميين شاركوا في الحوار الأفغاني بصفتهم الشخصية. ولا تعترف طالبان بشرعية السلطة الأفغانية وتصفها باستمرار بأنها "دمية" بيدي الولايات المتحدة.

وقال شاهين إن المحادثات ستجرى على هذا الأساس. وأضاف "جميع المشاركين سيحضرون الاجتماع بصفتهم الشخصية وسيطرحون وجهات نظرهم لحل الأزمة الأفغانية". ولم يذكر المتحدث باسم طالبان موعد إجراء المحادثات.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ينغ إن الصين تدعم محادثات السلام الأفغانية وترغب في تقديم ما يمكنها من عون لها.

> يهدف الحوار بين طالبان والحكومة إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف المتناحرة في أفغانستان

ورفضت هوا التعليق مباشرة على أي اجتماع صيني قائلة إنه إذا كان لدى الحكومة أي شيء لتعلنه فستعلنه "في الوقت المناسب".

وقالت متحدثة حكومية أفغانية إنه من المتوقع أن تُعقد المحادثات في الصين بنهاية الشهر، لكن لم يتحدد من سيشارك فيها من جانب الحكومة.

وقالت ناجية أنوري المتحدثة باسم وزارة الدولة لشؤون السلام "نرحب بكل الجهود التي تسهم في عملية السلام".

وقال متحدث باسم الرئيس الأفغاني الأسبق حامد كرزاي، الذي حضر جولة محادثات السلام الأفغانية الأولى في روسيا في فبراير، إن كرزاي سيحضر إذا وجهت له دعوة.

وقال السياسي والقائد العسكري المخضرم السابق إسماعيل خان إنه سيكون ضمن وفد يتألف من 30 شخصا بينهم ممثلون للحكومة، لكنه لم يتوقع التوصل لأي نتائج في هذه المرحلة.

وأضاف خان في تصريحات لوكالة رويترز "آمل أن يفتح هذا الحوار الطريق أمام اجتماعات أخرى يمكننا التوصل إلى حل سياسي من خلالها".

وتعيش أفغانستان منذ 2001 تاريخ تدخل الولايات المتحدة عسكريا في كابول على وقع اضطراب أمني تغذيه هجمات طالبان المتشددة التي ترفض إجراء الانتخابات وكانت سببا في تعليق المحادثات من جانب واشنطن بعد هجوم شنته في سبتمبر أوقع جنديا أميركيا.

جهود ألمانية لتجفيف منابع التطرف اليميني

برلين – قال رئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية في برلين، هولجر مونش، إن سلطات الأمن في ألمانيا حالت دون وقوع سبع هجمات في البلاد منذ هجوم الدهس الذي وقع قبيل الاحتفالات بعيد الميلاد عام 2016 والذي كان قد أوقع 12 شخصا على الأقل.

واللافت للانتباه في تصريحات المسؤول الألماني، والتي أدلى بها الأربعاء لصحيفة "راينيشه بوست" الألمانية، حديثه عن تزايد عدد المتطرفين الإسلاميين الذي تضاعف بخمس مرات منذ 2016 ليبلغ عدد هؤلاء المتطرفين 680 شخصا.

وأوضح رئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية أن القصور الذي

وقع في الإجراءات القانونية المتعلقة بشؤون الأجانب والمراقبة والملاحقة الجنائية للتونسي أنيس العمري، الذي نفذ بعد ذلك هجوم الدهس في برلين، لا يمكن أن يحدث بعد ذلك الآن.

وذكر مونش أنه كانت هناك ثلاث نقاط ضعف جوهرية في ذلك الحين، قائلا "أولا الإجراءات القانونية الخاصة بشؤون الأجانب ضد الجاني أنيس العمري لم تقد بحزم نحو الهدف، هذا لن يحدث اليوم".

وأضاف مونش أن الأمر الثاني هو عدم دمج الإجراءات الجنائية ضد العمري التي كانت سارية في ولايات متعددة، والثالث هو أن السلطات كانت تغفل المساعي الفردية عند التحقيق في وقائع محددة، موضحا أن السلطات لم تعد تركز فقط على وقائع خطورة محددة الآن، بل أيضا على الفرد وخطورته.

وقال "في عام 2016 كانت هناك دلائل على هجوم من العمري ببنادق آلية، إلا أن هذا الاشتباه لم يتأكد. اليوم ما كان سينصب التركيز على هذه الواقعة، بل بصورة أكبر على شخص العمري".

ووصف مونش التهديدات من اليمين المتطرف على الإنترنت بأنها "تعرض الديمقراطية للخطر"، معلنا في الوقت نفسه تأسيس "مكتب مركزي لمكافحة الكراهية على الإنترنت".

وأوضح "يتعين علينا التصدي لجرائم الكراهية على الإنترنت بصورة أقوى. الإنترنت يبدو أحيانا مثل معقل أخير للغرب المتوحش، وعندما تؤدي تهديدات اليمين إلى عدم منافسة ساسة محليين في الانتخابات وانسحاب المتطوعين من نشاطهم التطوعي، فإن هذا يعتبر أمرا مهددا للديمقراطية".

ويتزامن حديث مونش عن تهديدات اليمين المتطرف مع شن هجوم أحبطته السلطات الأمنية الألمانية على كنيس يهودي منذ أيام حيث كان يتواجد فيه نحو 50 فردا للاحتفال بأهم عيد يهودي، يوم كيبور، وأدى الهجوم الفاشل إلى مصرع شخصين وجرح عدد آخر. وفي إطار حديثها عن الجهود المبذولة من أجل التصدي لتهديدات اليمين وللأشخاص المعادين للسامية والإرهاب والتطرف طالبت وزيرة العدل الألمانية كريستينه لامبرشت الأربعاء، الشرطة والقضاء بتصدّ أكثر حسما لهذه الظواهر.

وقالت الوزيرة "أنتظر من الشرطة والقضاء حساسية أعلى عند التعامل مع جرائم معادية للسامية".

وذكرت لامبرشت أن سلطات الادعاء العام في بافاريا بعثت بإشارة صحيحة في هذا الاتجاه، وقالت "إنهم لم يعودوا يوقفون إجراءات التحقيق بسبب عدم الأهمية أو محدودية الجرم إذا تعلق الأمر بخلفية معادية للسامية. يتعين تطبيق ذلك في كافة أنحاء ألمانيا".

كما طالبت الوزيرة بتوفير أفضل حماية ممكنة للمنشآت اليهودية موضحة أن "هذه مهمة الولايات، ويجب أن تفي بها على نحو حازم".

وتبحث ألمانيا التي فتحت حدودها في سنوات الأزمة السورية وغيرها من الأزمات لطالبي اللجوء عن إيجاد مخرج من أزمتي التطرف والإرهاب اللتين ضربتا البلاد منذ سنوات.

وأصبحت الدوائر السياسية في برلين تخشى وبشدة تنامي ظاهرة النازية الجديدة وكذلك أن تكون للدواعش الذين يتسللون إلى أوروبا عواقب وخيمة على أمنها القومي، لذلك تحركت عقب بدء الغزو التركي لشمال شرق سوريا محاولة أن تقنع شركاءها الأوروبيين بضرورة التحرك لإقامة منطقة آمنة في سوريا.

الشرطة الألمانية وجه لوجه مع التطرف والمعادين للسامية

الأكراد يطالبون الغرب بعدم ترك الشرق الأوسط للروس

برلين – حذرت الطائفة الكردية في ألمانيا الدول الغربية من الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط وترك المنطقة للروس.

وقال محمد تانريفردي، نائب رئيس رابطة الأكراد في ألمانيا، الأربعاء "لا يتعين أن ينسحب الغرب من الشرق الأوسط ويترك المنطقة للروس".

وتأتي هذه التصريحات بعد يوم من إعلان روسيا وتركيا اتفاقهما على تنظيم دوريات مشتركة في شمال سوريا.

ووصف تانريفردي الوضع بعد الاتفاق الروسي التركي بأنه سيزداد صعوبة بطبيعة الحال، وحذر من أن الأمر لا يتعلق فقط بالأمن في المنطقة بل بالمصالح الغربية، قائلا "نحن مهددون من تنظيم داعش".

وانطلاقا من هذ السبب، أعرب تانريفردي عن تأييده لمقترح وزيرة الدفاع الألمانية انيجريت كرامب-كارنباور الداعي إلى إنشاء منطقة حماية دولية في شمال سوريا، لافتا إلى أن هذه المبادرة ستجعل من الممكن مواصلة الإمساك بمقاتلي داعش الذين ألقى الأكراد القبض عليهم ولم يتمكنوا من الفرار بعد الهجوم التركي على المنطقة.

وأضاف أن تنفيذ هذه المبادرة سيتيح توفير الحماية للنازحين ومكافحة أسباب اللجوء.

وتأتي هذه التصريحات غداة أيام اتسمت بكثرة المشاحنات السياسية بين الأطراف الفاعلة دوليا عقب إعلان الولايات المتحدة الأميركية الانسحاب المفاجئ من شمال شرق سوريا تمهيدا لغزو تركي وشيك.

وأثار دخول القوات التركية الأراضي السورية، بهدف القضاء على العناصر الإرهابية حسب مزاعم أنقرة، استنكارا دوليا واسعا إلى أن اتفقت واشنطن وأنقرة على هدنة.

وكانت ألمانيا قد دعت في وقت سابق إلى إنشاء منطقة حماية دولية شمال شرق سوريا بهدف تنسيق الجهود لمكافحة تنظيم داعش الإرهابي الذي سمح الهجوم التركي لعناصره بإعادة توحيد صفوفه حسب تقارير غربية.

وتزداد مخاوف ألمانيا وغيرها من الدول الغربية عقب تصريحات تفيد بفرار عناصر من داعش شمال سوريا وكان آخرها حديث جيمس جيفري مبعوث وزارة الخارجية الأميركية في سوريا أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والذي أقر بهروب عناصر من التنظيم الإرهابي قائلا "نستطيع أن نقول إن عدد الفارين من داعش الآن يزيد على 100. لا نعرف أين هم".

وألمانيا ليست الدولة الوحيدة التي تحركت بهدف ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأميركي من سوريا حيث تطرح فرنسا مبادرة لتكوين جيش أوروبي موحد بعد أن أكدت باريس "استياءها" من القرار الأميركي شمال سوريا والذي قال عنه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه أحدث "اضطرابا".